A

Distr.
GENERAL

A/RES/53/170
15 January 1999

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون
البند ٩١ (أ) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/53/606/Add.1)]

٥٣/١٧٠- التجارة الدولية والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد قراراتها ٥٠/٩٥ و ٥٠/٩٨ المؤرخين ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، و ٥١/١٦٧ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، و ٥٢/١٨٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، وكذلك الاتفاقات الدولية ذات الصلة المتعلقة بالتجارة والنمو الاقتصادي والتنمية والقضايا المترابطة في هذا المجال،

وإذ ترحب بالبيان الوزاري الذي اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٨[١] بشأن مسألة "الوصول إلى الأسواق: التطورات الحاصلة منذ جولة أوروغواي، والآثار، والفرص والتحديات المترتبة عليها، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية وأقل البلدان نموا بينها، في سياق العولمة والتحرير"،

وإذ تعيد تأكيد نتائج الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) التي عقدت في ميدراند، بجنوب أفريقيا[٢]، والتي توفر إطارا هاما للعمل على تعزيز شراكة من أجل النمو والتنمية،

---

(١) انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والخمسون، الملحق رقم ٣ (A/53/3)، الفصل الرابع، الفقرة ٥.

(٢) أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الدورة التاسعة، ميدراند، جمهورية جنوب أفريقيا، ٢٧ نيسان/أبريل - ١١ أيار/ مايو ١٩٩٦، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.97.II.D.4)، الجزء الأول، الفرع ألف.

وإذ تؤكد وجود بيئة اقتصادية ومالية دولية مؤاتية ومساعدة ووجود مناخ ايجابي ضروريان لنمو الاقتصاد العالمي، بما في ذلك إيجاد فرص العمل، وضروريان بصفة خاصة لنمو البلدان النامية وتنميتها، وإذ تؤكد أيضاً أن كل بلد مسؤول عن وضع السياسات الاقتصادية الخاصة به لتحقيق التنمية المستدامة،

وإذ تحيط علما بتقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الخامسة والأربعين[٣]،

وإذ تلاحظ أن المؤتمر الوزاري الثاني لمنظمة التجارة العالمية انعقد في جنيف في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ أيار/ مايو ١٩٩٨،

١ - **تقر** بأهمية توسيع نطاق التجارة الدولية بوصفها محركا للنمو والتنمية، وبالحاجة، في هذا السياق، إلى إدماج البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إدماجا سريعا وتاما في النظام التجاري الدولي، مع المراعاة التامة للفرص والتحديات التي توجدها العولمة والتحرير ومع الأخذ في الاعتبار الظروف الخاصة بفرادى البلدان، ولا سيما المصالح التجارية للبلدان النامية واحتياجاتها الخاصة؛

٢ - **تجدد** التزامها دعم وتعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف ومفتوح، يقوم على قواعد محددة، ويكون عادلا ومأمونا وغير تمييزي، وشفافا، ويمكن التنبؤ به، ويسهم في النهوض اقتصاديا واجتماعيا بجميع البلدان والشعوب من خلال العمل على تحرير التجارة وتوسيع نطاقها وتشجيع العمالة والاستقرار ومن خلال إيجاد إطار لإقامة علاقات تجارية دولية؛

٣ - **تعرب عن الأسف** إزاء أي محاولة ترمي إلى تجاوز أو تقويض الإجراءات المتفق عليها بصورة متعددة الأطراف والمتعلقة بسير التجارة الدولية، عن طريق اللجوء إلى اتخاذ إجراءات من جانب واحد تتعارض مع القواعد والأنظمة التجارية المتعددة الأطراف، بما فيها القواعد والأنظمة المتفق عليها في جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف؛

٤ - **تعيد تأكيد** دور مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بوصفه نقطة الارتكاز في إطار الأمم المتحدة، للمعالجة المتكاملة للمسائل الإنمائية والمسائل ذات الصلة في مجالات التجارة والمالية والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة؛

٥ - **تطلب الى** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يواصل، على أساس نتائج دورته التاسعة، تحديد وتحليل ما للقضايا المتصلة بالاستثمار من آثار على التنمية، آخذا في الاعتبار مصالح البلدان النامية ومراعيا الأعمال التي اضطلعت بها المنظمات الأخرى؛

---

(٣) A/53/15 (Part IV). **للإطلاع على النص النهائي، أنظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والخمسون، الملحق رقم ١٥.**

٦ - **تلاحظ مع التقدير** مبادرة الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بدعوة الأمناء التنفيذيين للجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة إلى المشاركة في مناقشات مجلس التجارة والتنمية، وتشجع مواصلة هذه الممارسة في المستقبل؛

٧ - **تلاحظ** تزايد أهمية التجارة الالكترونية وتطبيقها على التجارة الدولية، وتعرب في هذا السياق عن ترحيبها بمؤتمر القمة الذي عقده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تحت عنوان "شركاء من أجل التنمية" في ليون، فرنسا، خلال الفترة من ٩ إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، وتحث مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على أن يواصل، بالتعاون مع الهيئات الأخرى ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، وتلاحظ أيضاً، في هذا الصدد، احتياجات البلدان التي تمر إقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

٨ - **تكرر التأكيد** على أهمية مواصلة تحرير التجارة في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، بما في ذلك القطاعات التي تهم البلدان النامية من الناحية التصديرية، وذلك من خلال جملة أمور منها:

(أ) تحقيق تخفيضات كبيرة في التعريفات وتخفيض الحدود القصوى للتعريفات إلى ما كانت عليه والقضاء على التصعيد التعريفي؛

(ب) القضاء على السياسات التي تشوه التجارة، وعلى الممارسات الحمائية والحواجز غير التعريفية في العلاقات التجارية الدولية؛

(ج) كفالة فرض مراقبة فعّالة متعددة الأطراف على عملية اللجوء إلى رسوم مكافحة الإغراق، والرسوم التعويضية، ومعايير حماية صحة النبات والمعايير التقنية بحيث تحترم تلك التدابير القواعدَ والالتزامات المتعددة الأطراف وتتماشى معها ولا تستخدم لأغراض حمائية؛

(د) قيام البلدان المانحة للأفضليات بتحسين وتجديد خططها لنظام الأفضليات المعمم بهدف إدماج البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، في النظام التجاري الدولي وإيجاد طرائق ووسائل لضمان استخدام خطط نظام الأفضليات المعمم على نحو اكثر فعالية، وتعيد في هذا السياق، تأكيد مبادئه الأصلية، وهي بالتحديد عدم التمييز والعالمية وتقاسم الأعباء وعدم المعاملة بالمثل؛

٩ - **تؤكد من جديد ايضا** أنه يجب على المجتمع الدولي اخلاقيا وقف عملية تهميش أقل البلدان نموا وعكس اتجاهها والعمل على إدماجها بسرعة في الاقتصاد العالمي، وكما جاء في البيان الوزاري الذي اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٨[(١)]، بشأن فرص الوصول إلى الأسواق، ينبغي أن تشترك جميع البلدان في العمل على زيادة تعزيز فرص وصول صادرات أقل البلدان نموا إلى الأسواق ضمن سياق دعم جهودها لبناء قدراتها الذاتية؛ وترحب بالمبادرات التي اتخذتها منظمة التجارة العالمية بالتعاون مع غيرها من المنظمات في تنفيذ خطة العمل لصالح أقل البلدان نموا التي اعتمدت في اجتماعها الوزاري الأول الذي عقد في سنغافورة في الفترة من ٩ إلى ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، بما في ذلك المتابعة الفعالة للاجتماع الرفيع المستوى المعني بالمبادرات المتكاملة لصالح التنمية التجارية لأقل البلدان

نموا، الذي عـُقد في جنيف في ٢٧ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧؛ وتعترف بأن التنفيذ التام لخطة العمل يتطلب تحقيق المزيد من التقدم في مجال إزالة الرسوم المفروضة على الواردات من أقل البلدان نموا؛ وتدعو المنظمات الدولية ذات الصلة إلى توفير مساعدة تقنية متزايدة للمساعدة على تعزيز قدراتها في مجال العرض تمكينا لها من الافادة إلى أقصى حد ممكن من فرص التبادل التجاري الناشئة عن العولمة والتحرير؛

١٠ - **تشدد على** الحاجة الملحة إلى تيسير إدماج بلدان أفريقيا في الاقتصاد العالمي، وترحب في هذا السياق بالخطة ذات المنحى العملي لتحقيق التنمية في أفريقيا الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا[٤]، وتؤيد النداء الوارد في البيان الوزاري والداعي إلى مواصلة بذل الجهود لتعزيز الوصول إلى الأسواق بالنسبة للمنتجات التي تهم الصادرات في الاقتصادات الأفريقية وتوفير الدعم لجهودها الرامية إلى التنويع وبناء القدرات في مجال العرض، وتطلب في هذا السياق الى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية مواصلة إسهامه في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات[٥] مع مراعاة الاستنتاجات التي اتفق عليها مجلس التجارة والتنمية في دورته الخامسة والأربعين[٦]؛

١١ - **تشدد أيضاً** على الحاجة إلى إيلاء اهتمام خاص، في سياق التعاون الدولي بشأن قضايا التجارة والتنمية، لتنفيذ الالتزامات الإنمائية الدولية العديدة الموجهة إلى تلبية الاحتياجات ومعالجة المشاكل الإنمائية الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية والدول غير الساحلية النامية، والاعتراف بأن البلدان النامية التي تقدم خدمات المرور العابر تحتاج إلى دعم كاف فيما يتعلق بصيانة وتحسين بنيتها الأساسية الخاصة بالمرور العابر؛

١٢ - **تؤكد من جديد** ضرورة أن يطبق جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية تطبيقا فعالا جميع أحكام الوثيقة الختامية التي تجسدت عنها نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف[٧]، مع مراعاة المصالح الخاصة للبلدان النامية لزيادة النمو الاقتصادي والمزايا الإنمائية للجميع إلى أقصى حد،

---

(٤) A/52/871-S/1998/318؛ **وأنظر: الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، الدورة الثالثة والخمسون، ملحق نيسان/ أبريل وأيار/ مايو وحزيران/ يونيه ١٩٩٨**، الوثيقة S/1998/318.

(٥) القرار ١٥١/٤٦، المرفق، الجزء ثانيا.

(٦) A/53/15 (Part IV)، **الفصل الأول، الفرع هاء، الاستنتاجات المتفق عليها ٤٥٤ (د- ٤٥)**، وللإطلاع على النص النهائي، أنظر: **الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والخمسون، الملحق رقم ١٥.**

(٧) انظر: **الصكوك القانونية المتضمنة نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي حررت في مراكش في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤** (منشورات أمانة مجموعة غات، رقم المبيع GATT/1994-7).

ومع مراعاة الحاجة إلى تنفيذ الأحكام الخاصة الواردة في الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف والقرارات الوزارية ذات الصلة لصالح البلدان النامية، بما في ذلك المعاملة الخاصة والتفضيلية، وتحث الحكومات والمنظمات الدولية المعنية على ان تطبق بفعالية القرار الوزاري بشأن التدابير المتعلقة بما قد يترتب على برنامج الإصلاح من آثار سلبية بالنسبة لأقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية[٧]؛

١٣ - تؤكد من جديد أيضاً أهمية الحفاظ على زخم عملية زيادة تحرير التجارة ولا سيما بالنسبة للمنتجات التي تهم البلدان النامية ومراعاته في الأعمال التحضيرية للمؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية: وينبغي ان تواصل عملية زيادة تحرير واسعة القاعدة بما فيه الكفاية للاستجابة لمجمل مصالح واهتمامات جميع الأعضاء في المنظمة داخل إطار منظمة التجارة العالمية، وتدعو في هذا الصدد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى توفير الدعم التحليلي والمساعدة التقنية للبلدان النامية من أجل أن تشارك بفعالية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وفي وضع جدول أعمال إيجابي للمفاوضات التجارية المقبلة؛

١٤ - ترحب بأن مجلس التجارة والتنمية قد استهل في دورته الخامسة والأربعين عملية التحضير الموضوعي للدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المقرر عقدها في بانكوك في عام ٢٠٠٠ من أجل أن يضع المجلس الصيغة النهائية لجدول أعمال الدورة العاشرة للمؤتمر في دورته التنفيذية التاسعة عشرة التي ستعقد في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، وترى أن الدورة العاشرة للمؤتمر ستتيح فرصة هامة ينبغي أن تغتنمها منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من أجل القيام بتأمل جماعي في قضية التنمية؛

١٥ - تؤكد أهمية تعزيز النظام التجاري الدولي وتحقيق المزيد من العالمية له وتسريع العملية الموجهة نحو تمكين البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وتؤكد أيضاً ضرورة قيام الحكومات الأعضاء في تلك المنظمة والمنظمات الدولية ذات الصلة بمد يد المساعدة إلى البلدان غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية لتسهيل ما تبذله من جهود نحو الانضمام إلى تلك المنظمة بصورة سريعة وشفافة ضمن اطار حقوق والتزامات الانضمام إليها، وضرورة قيام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية بتقديم المساعدة التقنية ضمن ولايتيهما للإسهام في إدماج تلك البلدان على نحو كامل وسريع في النظام التجاري المتعدد الأطراف؛

١٦ - تؤكد أيضاً الحاجة إلى تحسين التدابير الرامية إلى معالجة آثار الأزمة المالية على النظام التجاري الدولي وعلى الآفاق الإنمائية للبلدان النامية والبلدان المتضررة من الأزمة، مشددة على أن الإبقاء على جميع الأسواق مفتوحة والحفاظ على نمو متواصل في التجارة العالمية هما من العناصر الأساسية للتغلب على الأزمة، وترفض في هذا السياق اللجوء إلى أي تدابير حمائية؛ وعلى مستوى أشمل توجد حاجة إلى زيادة الاتساق بين الأهداف الإنمائية التي اتفق عليها المجتمع الدولي وسير عمل النظام التجاري والمالي الدولي، وتدعو في هذا الصدد إلى إيجاد تعاون وثيق بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات التجارية والمالية المتعددة الأطراف؛

١٧ - **تسلّم** بأهمية التكامل الاقتصادي الإقليمي المفتوح في إيجاد فرص جديدة لتوسيع التجارة والاستثمار، **وتشدد** على أهمية امتثال تلك المبادرات لقواعد منظمة التجارة العالمية، حيثما ينطبق ذلك، **وتؤكد**، واضعة في الاعتبار أهمية النظام التجاري المتعدد الأطراف، أن الاتفاقات التجارية الإقليمية ينبغي ان تكون موجهة نحو الخارج وداعمة للنظام التجاري المتعدد الأطراف؛

١٨ - **تكرر التأكيد** على أن الحكومات ينبغي أن يكون هدفها، تمشيا مع جدول أعمال القرن ٢١[٨] وإعلان ريو المتعلق بالبيئة والتنمية[٩]، هو كفالة التداعم بين السياسات التجارية والسياسات البيئية بحيث تتحقق التنمية المستدامة؛ وينبغي لدى قيامها بذلك، الا تستخدم سياساتها وتدابيرها الإنمائية التي قد تؤثر في التجارة، لأغراض حمائية، وتشجع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على مواصلة أعماله المتعلقة بالتجارة والبيئة والتنمية؛

١٩ - **تشدد بقوة** على الحاجة إلى تقديم المساعدة التقنية الى البلدان النامية بغية تمكينها من الإفادة إلى أقصى حد ممكن من آلية منظمة التجارة العالمية لتسوية المنازعات، بالاستناد إلى القواعد والأنظمة المتفق عليها بصورة متعددة الأطراف، **وتشدد**، في هذا الصدد، على أهمية تمكين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من تقديم المساعدات التقنية في هذا المجال للبلدان النامية، ولا سيما لأقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وترحب بتعاونه مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومصرف التسويات الدولية وغير ذلك من المنظمات ذات الصلة، في سياق اضطلاعه بأعماله؛

٢٠ - **تؤكد** أن آلية تسوية المنازعات التي تأخذ بها منظمة التجارة العالمية هي عنصر أساسي فيما يتعلق بنزاهة ومصداقية النظام التجاري المتعدد الأطراف والتحقيق الكامل للمنافع المتوقعة من اختتام جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف؛

٢١ - **تطلب** إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يقدم، بالتعاون مع أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين عن تنفيذ هذا القرار، وعن التطورات الحاصلة في النظام التجاري المتعدد الأطراف وتنفيذ البيان الوزاري المتعلق بالوصول إلى الأسواق الذي اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٨.

الجلسة العامة ٩١
١٥ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٩٨

---

(٨) **تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢** (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويبان)، المجلد الأول: **القرارات التي اتخذها المؤتمر**، القرار ١، المرفق الثاني.

(٩) المرجع نفسه، المرفق الأول.